اقتصاد

ضبط مشروبات طاقة وأغذية وملبوسات تركية مهربة في دمشق

مدير عام الجمارك لـ«الوطن»: حققنا في ٤٢٥١ قضية والإيرادات ١١٩ مليار ليرة حتى نهاية أيلول

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير الجمارك العامة فواز أسعد لـ«الوطن» أن إجمالي القضايا الجمركية المحققة منذ بداية العام الجاري ولغاية ٢٠١٦/٩/٢٩ بلغ ٤٢٥١ قضية، وبلغت قيمة الغرامات المحصلة ٢,٩ مليار ليرة سورية، على حين بلغ عدد القضايا الجمركية المحققة في الربع الثالث من العام ١٢٣٥ قضية، وبلغت الغرامات المحصلة ٨٩٦,٩ مليون ليرة سورية.

وبين الأسعد أن إيرادات المديرية بما فيها غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية في المديرية العامة للجمارك بلغت نحو ١١٩,٦ مليار ليرة سورية حتى ٢٨ أيلول من العام الحالي. متجاوزة بذلك إجمالي إيرادات المديرية العامة للجمارك خلال العام ٢٠١٥ والتي بلغت ١٠٣,٤٣ مليارات ليرة سورية، متضمنةً غرامات القضايا المحققة في مديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب إضافة إلى مخالفات البيانات الجمركية. علماً بأن إيرادات المديرية العامة للجمارك لنفس المدة من العام ٢٠١٠ بما فيها غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية في المديرية العامة للجمارك بلغت نحو ٦٩,٤ مليار ليرة.

وبلغت إيرادات المديرية في الأسبوع الأخير من تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٢ وحتى تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٨، متضمنة غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية في المديرية العامة للجمارك بلغت ٣,٦ مليارات ليرة سورية.

وفي السياق وفي إطار عملية مكافحة دخول البضائع المهربة التي تسربت إلى الأسواق عبر المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات الإرهابية، قامت مديرية مكافحة التهريب وبناء على معلومات وبعد التحري بضبط مواد غذائية ومشروبات طاقة مهربة من منشأ تركي في أحد المستودعات في منطقة الزبلطاني، بلغت قيمة الغرامات والرسوم للمواد المصادرة نحو ١٧ مليون ليرة سورية.

كما قامت المديرية بتحقيق قضيتين لألبسة من منشأ تركي تم ضبطها نتيجة معلومات واردة إلى المديرية وبعد إجراء التحريات اللازمة لدى محلات تقع في أحد أسواق ريف دمشق، حيث بلغت قيمة الرسوم والغرامات المترتبة على البضائع المضبوطة نحو ٦ ملايين ليرة سورية.

من جهة أخرى علمت «الوطن» عن قيام مديرية الجمارك وبالتنسيق مع الهيئة الناظمة للاتصالات بالعمل على وضع آلية لتسهيل عملية التسوية على أجهزة الخليوي التي بحوزة الأفراد، وبما يتيح لهم الاستفادة من القانون رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣ الذي نص على الإعفاء من المسؤولية الجزائية والغرامات المنصوص عنها في قانون الجمارك النافذ كل من يقوم بالتصريح لدى المديرية العامة للجمارك عن حيازته لأجهزة خلوية جديدة مدخلة إلى القطر بصورة غير نظامية لقاء تسديد ما يترتب عليها من رسوم جمركية ورسوم أخرى وفق قيمتها المحددة من مديرية الجمارك العامة.

١٢٠٪ زيادة في مبلغ الدعم الاجتماعي «تثبيت الأسعار» في موازنة ٢٠١٧

حمدان لـ«الوطن»: ٣٩٨ مليار ليرة للدعم التمويني و٢٥ ملياراً لدعم الإنتاج الزراعي وصندوق المعونة الاجتماعية

| الوطن

أكد وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن رقم الدعم الاجتماعي الوارد في الخطة الأولية للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧ قد زاد بأكثر من ١٢٠٪ عن موازنة العام الجاري ٢٠١٦.

وفي اتصال لـ«الوطن» مع الوزير للاستفسار عن الرقم الوارد للدعم الاجتماعي في موازنة ٢٠١٧ البالغ ٤٢٣ مليار ليرة سورية، أي ما لا يشكل سوى أقل من ١٦٪ من حجم الإنفاق الإجمالي الأولي المقدر في الموازنة و٢١,٣٪ من حجم الإنفاق الجاري (يبلغ ١٩٨٢ مليار ليرة) مقارنة بحجم الدعم الاجتماعي الاجمالي المعلن في موازنة العام الجاري بمبلغ ٩٧٣,٢٥ مليار ليرة أي بنسبة تزيد على ٤٩٪ من الإنفاق الإجمالي و٦٦,٢٪ من الإنفاق الجاري، أوضح حمدان أن الرقم المعلن للدعم الاجتماعي في موازنة عام ٢٠١٧ هو مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار، ويتضمن دعم الإنتاج الزراعي، وصندوق المعونة الاجتماعية والدعم التمويني، منوهاً بأن هذا الرقم هو الأساسي للدعم الاجتماعي، وبوصوله إلى ٤٢٣ مليار ليرة سورية للعام القادم يكون قد ارتفاع بأكثر من ١٢٠٪ عن العام الجاري إذ بلغ ١٩٢,٢٥ مليار ليرة سورية فقط.

وبمراجعة التصريحات الرسمية لرئيس الحكومة السابق وائل الحلقي ووزير المالية السابق إسماعيل إسماعيل المرافقة لإقرار موازنة ٢٠١٦ يتضح أن مبلغ الدعم الاجتماعي المتعلق بتثبيت الأسعار بلغ ١٩٢,٢٥ مليار ليرة، ومع إضافة كامل الالتزامات الناجمة عن المدعومات يصل كامل مبلغ الدعم الاجتماعي إلى ٩٧٣,٢٥ مليار ليرة سورية، وهذا الرقم لم تعلنه حكومة خميس حتى الآن عن موازنة ٢٠١٧، مكتفية بمبلغ تثبيت الأسعار.

وكشف وزير المالية مأمون حمدان في اتصال «الوطن» معه أن مبلغ الدعم الاجتماعي المرتبط بتثبيت الأسعار للعام ٢٠١٧ البالغ ٤٢٣ مليار ليرة سورية يتوزع بين ١٠ مليارات ليرة لدعم الإنتاج الزراعي، و١٥ مليار ليرة لصندوق المعونة الاجتماعية، و٣٩٨ مليار ليرة للدعم التمويني. وهنا نوه حمدان بأن الموازنة مقرّة بالليرة السورية، ومقارنة أرقامها بالدولار والقوة الشرائية هو موضوع آخر، وذلك رداً على سؤال «الوطن» إن كان سبب ارتفاع رقم تثبيت الأسعار مرتبطاً بارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة. مؤكداً أن الموازنة تعتمد سعر ٤٧٠ ليرة سورية لصرف الدولار.

هذا وانخفض رقم مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار بنحو ٤٠,٢٥ مليار ليرة سورية، في موازنة ٢٠١٦ وذلك من ٢٣٢,٥ مليار ليرة في ٢٠١٥ إلى ١٩٢,٢٥ مليار ليرة، كما زاد بند فروقات الأسعار (في الإيرادات الجارية) بنحو ١٩٠٪ في موازنة ٢٠١٦ عما كان عليه في العام (٢٠١٥)، إذ يستضيف هذا البند مبلغاً بنحو ٣,٦ مليارات ليرة سورية زيادة على عام ٢٠١٥، بفضل سياسة تحرير الدعم الجزئي «بلغة الحكومة السابقة» ورفع أسعار المشتقات النفطية بصورة رئيسة، والتي أخذت من جيوب الفقراء المستحقين الحقيقيين للدعم، بالنسبة نفسها من الميسورين غير المستحقين له بالمعنى الاقتصادي.. وهذا ما نأمل ألا يتكرر العام القادم.

وكان مجلس الوزراء قد تابع أمس الأول خلال جلسته الأسبوعية مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة وحدد المجلس بشكل أولي اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ بمبلغ إجمالي وقدره ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية مقابل ١٩٨٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦ (بزيادة أكثر من ٣٤,٣٤٪) وتوزعت على ١٩٨٢ مليار ليرة للإنفاق الجاري و٦٧٨ مليار ليرة للاستثماري.

ووصل حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة إلى ٤٢٣ مليار ليرة سورية واعتمد المجلس التوصية الخاصة بعقد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الربع الأول من العام القادم لمراجعة وتقييم المشروعات الاستثمارية لوزارات الدولة بشكل دوري ومستمر.

«التموين» ترفع أسعار المستوردات العلفية بحجة الدولار.. وشكوك بتلاعب في التسعير والمخصصات

مدير الدواجن لـ«الوطن»: تعوق التدخل الإيجابي في البيض والفروج

مدير الأسعار: لا يمكن حدوث تلاعب في التسعير وجهات عديدة تشترك فيه

| الوطن

علمت «الوطن» بوجود ارتفاع سريع (خلال الأيام القليلة الماضية) في أسعار بعض مستوردات المواد العلفية. وعلى سبيل المثال اطلعت «الوطن» على أوراق رسمية تفيد بارتفاع سعر مادة الذرة الصفراء المستوردة أكثر من ٢٠ ليرة للكيلو حيث حل السعر الجديد في نشرة التجارة الداخلية ١٢٢,٥ بدلاً من السعر السابق المحدد بـ١٠٢ ليرة، وعلمنا بأن هذه الحال تنسحب على بقية المواد. وبما أن إحدى الجهات المعنية بهذه المادة هي مؤسسة الدواجن اتجهت «الوطن» نحو المدير العام سراج خضر الذي أكد أن سعر المادة فعلاً تبدل في نشرة التجارة الداخلية وتحرك نحو الزيادة بنسبة ٢٠٪ وهو ما سيضيف على المؤسسة زيادة في كلف الكميات التي حصلت عليها من بعض رخص الاستيراد –في طلبية واحدة زادت التكاليف ١٥ مليون ليرة جراء هذه الزيادة السعرية للمادة حيث كانت المؤسسة قد حصلت على نحو ١٥ ألف طن من إجازات الاستيراد مؤخراً– إضافة إلى أن هناك كميات تمت الموافقة على تخصيص المؤسسة بها لم تصل حتى الآن.

وعن تخصيص بعض مؤسسات الدولة بنسبة ١٥٪ من المستوردات بيّن أنه توجه مفيد للحكومة ويدعم المؤسسات في حال عدم رفع السعر، فيصبح التخصيص غير قادر على تحقيق دعم وتعزيز للمخازين في مؤسسة الدواجن إضافة إلى عجزه عن تخفيض كلف الإنتاج ثم عدم قدرتها على تحقيق التدخل الإيجابي في مادتي البيض والفروج.

وبالرجوع إلى بعض البيانات لأسعار مادة الذرة الصفراء حسب النشرة والصك الصادر عن التجارة الداخلية يتضح أن هناك حالة تثير التساؤل عبر التقارب بين سعر

التكلفة المقدرة بـ١٢٢ ليرة للكيلو وسعر البيع بالجملة المقدر ١٣٠ ليرة وسعر بيع المفرق المقدر بـ١٣٥ ليرة حيث توقفنا عند الفارق البسيط الذي عادة لا يقبله التجار كهامش ربح فالفرق ٥ ليرات فقط بين الكلفة والمبيع جملة، وخاصة أننا نعلم أن التجار دائماً ما يتحدثون عن نثريات وكلف مستورة، الأمر الذي يلمح إلى إمكانية وجود تلاعب بالسعر والكميات المخصصة من التجار للتعويض عن الربح، وما يعتبره التاجر فوات الربح، لكونه لا يعمل من دون مقابل. وبالتحرك نحو وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبيان وتوضيح كل ذلك التقت «الوطن» مدير الأسعار في الوزارة نضال مقصود الذي أكد أنه لا يمكن حدوث تلاعب في التسعير حيث تم تطوير آليات التسعير وخاصة بإشراك العديد من الجهات العامة والمعنية في التسعير مثل المصرف المركزي والجمارك والمالية وغيرها لزيادة ضبط التسعير والوصول إلى الكلفة الحقيقية والفعلية بغية تحقيق تسعير عادل وتخفيض الأسعار قدر المستطاع في السوق المحلية.

وبالعودة إلى المدير العام عن سبب زيادة الأسعار في الصكوك والنشرات الصادرة مؤخراً عن التجارة الداخلية مثل مادة الذرة الصفراء بنسبة ٢٠٪ أوضح أن ذلك يعود لاعتماد أسعار صرف جديدة بعد إيقاف تحويل وزارة الاقتصاد للمستوردات واعتماد وصدور نشرة خاصة تعتمد لدى وزارة التجارة الداخلية لتسعير سعر الصرف لليرة أمام الدولار فيما يخص المستوردات حيث أصبح هناك نشرة وسطي أسعار المصارف لتمويل المستوردات تصدر عن المصرف المركزي ووفق هذه النشرة تم التسعير للمستوردات على سعر ٥١٧ ليرة للدولار بدلاً من سعر ٤٧٠ ليرة السعر الذي كان يعتمد سابقاً وهو ما انعكس زيادة في أسعار المستوردات، إضافة إلى أن تكاليف المواد المستوردة وتطور أسعارها في بلد المنشأ يلعب دوراً مؤثراً في القيم والكلف المقدمة للوزارة التي يبنى عليها التسعير لاحقاً.

«سندس» للسجاد والألبسة.. و«الخزن» للخضار والفواكه واللحوم.. و«الاستهلاكية» على حالها

الغربي لـ«الوطن»: ٩٠ مليار ليرة خسارة الفلاحين من انزياح التدخل الإيجابي عن مهامه الأساسية

| عبد الهادي شباط

أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن جملة القرارات التي أصدرها أمس بخصوص عودة مؤسسات التدخل الإيجابي لممارسة كل منها للمهام التي أحدثت من أجلها لا تمثل كامل مشروع الوزارة حول إعادة هيكلة ودمج قطاع التدخل الإيجابي، وإنما هي خطوة على الطريق لكنها خطوة مهمة وأساسية وتمثل تصحيحاً لمسارات عمل مؤسسات التدخل الإيجابي وتمهيداً مناسباً لإعادة هيكلة هذه المؤسسات وفق مقتضيات المصلحة العامة.

وبيّن الوزير أن انزياح هذه المؤسسات عن مهامها سبب خسارة كبيرة للاقتصاد وعلى سبيل المثال وصلت خسائر الفلاحين لعشرات المليارات جراء عدم تسويق محاصيلهم خاصة الحمضيات والتفاح هذا الموسم حيث وصلت خسائر مزارعي ومنتجي الحمضيات لنحو ٦٠ مليار ليرة على حين اقتربت خسائر مزارعي التفاح لنحو ٣٠ مليار ليرة حيث بلغ إنتاج الحمضيات ١,١ مليون طن والتفاح نحو ٢٦٠ ألف طن من دون وجود قدرة وآلية حقيقية تطلع بها العديد من الجهات المعنية وخاصة مؤسسات التدخل الإيجابي التي يعد تسويق وتخزين المحاصيل جزء مهم وأساسي من عملها.

وفي هذا الإطار تم إلزام وتحديد عمل مؤسسة الخزن والتسويق في تسويق المحاصيل الزراعية والحفاظ عليها إضافة إلى الحفاظ على توازن السوق كمادتي اللحوم والبيض.

كما أفاد أن عودة مؤسسة سندس لعملها الأساسي في بيع وشراء المنتجات النسيجية والألبسة والسجاد عبر صالاتها والمعارض المستمرة والمتتالية التي ستقوم بتنفيذها سيقود إلى تخفيض أسعار هذه المنتجات ما بين ٢٥–٤٠٪.

وبالعودة للقرارات الصادرة عن الوزير في هذا السياق سنجدها تضمنت أن تلتزم المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية (سندس) بخطة علمها وفق مرسوم إحداثها وحسب الهدف والمهام المحددة لها والتي تنص على أن تتولى المؤسسة تجارة الجملة والمفرق والتوزيع في السوق المحلية للمنتجات النسيجية المنتجة محلياً أو المستوردة من منشآت القطاع العام.

وتخص المؤسسة العامة للخزن والتسويق في تخزين وتسويق المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ضمن الخطة العامة للدولة.

كما تضمنت هذه القرارات منح هذه المؤسسات حتى بداية العام القادم لتصريف مخازينها حصراً من المواد الغذائية وغير الغذائية المتوافرة بمستودعاتها ومنافذ البيع العائدة لها ويحظر عليها بعد هذا التاريخ طرح هذه المواد ضمن منافذ بيعها إضافة إلى منع بيع المواد التي تقتضي هذه القرارات بيعها بالجملة.

السجل والترخيص الصناعي في الأربعاء التجاري

القلاع: قريباً جرد للمنشآت الصناعية المرخصة وغير المرخصة

| الوطن

كشف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع عن عمليات جرد للمنشآت الصناعية سوف تبدأ قريباً من منطقة الزبلطاني، وقد قامت غرفة التجارة بتسمية ممثلها في اللجنة الخاصة بأعمال الجرد للمساعدة في جرد المنشآت المرخصة وغير المرخصة وعلى الوضع الراهن وتلبية حاجة هذه المنشآت ومستلزماتها وإفساح المجال للمنشآت المخالفة لاستكمال أوراقها وثبوتياتها.

وخلال ندوة الأربعاء التجاري حول السجل والترخيص الصناعي أمس الأول أشار القلاع إلى أن الإشكالية في التراخيص للمنشآت ليس في مديريات الصناعة بل في دوائر المحافظات المختصة التي تشترط العديد من الثبوتيات والموافقات والأوراق مثل: مخططات مصدقة من نقابة المهندسين وكشف حسي وإجراءات مطابقة.

مشيراً إلى أن هناك الكثير من المنشآت القائمة في الأحياء السكنية منذ زمن طويل لبعض المهن مثل الخياطين والحدائين ومهن صغيرة أخرى وهي لا تحتاج لمنطقة صناعية أو نقلها إلى المدن الصناعية إلا في حال توسعت هذه المهن للتحول إلى ورش كبيرة بآلات ضخمة.

ولفت من جانب آخر أن إلى دراسة الجدوى والإصرار عليها من وزارة الصناعة فهذا غير مجد خلال الظروف الراهنة فالطاقة الإنتاجية لأي منشآت تغني عن دراسة الجدوى من أجل إبراز طاقة المنشآت الإنتاجية في حال اتخذت

إجراءات حصر أو تقييد لبعض المواد الأولية الداخلة في منتجات المنشأة حيث يتم طلب الطاقة الإنتاجية لأخذها بعين الاعتبار عند الاستيراد لهذه المواد. وأشار إلى أن الأزمة فرضت ظروف أحكام معينة حيث بات الحفاظ على اليد العاملة هو الأولوية على أي شروط أخرى يمكن أن تؤدي إلى إغلاق المنشآت والتسبب بالعطالة لعمالها.

بدوره بين مدير صناعة دمشق ماهر ثلجة أن الحصول على الترخيص الصناعي بات يتمتع بالعديد من التسهلات وتبسيط الإجراءات مع تفويض لمديري الصناعة لتسهيل إجراءاته وعرض لمراحل الترخيص الصناعي الذي يبدأ من قرار الإقامة للمنشأة التي مازالت مجرد فكرة وقيد التأسيس وصولا إلى الترخيص النهائي وقرار الاستثمار للمنشأة القائمة والتي وضعت بالإنتاج الفعلي إضافة إلى الترخيص الإداري من المحافظة.

ولفت من جانب آخر إلى التسهيلات الحكومية للمنشآت التي تضررت ووفرت لها أماكن إقامة مؤقتة لمتابعة إنتاجها من دون أي نفقات أو رسوم. منوهاً بأن وزارة الصناعة لا تدقق حالياً على شرط الجدوى الاقتصادية للمشروع أو المنشأة مع السماح بالآلات المستعملة من منشأ أوروبي إلا أن المنشأة وبحسب الأنظمة والقوانين غير مسموح لها بعرض بضائعها في الأسواق قبل الحصول على الترخيص الصناعي والإداري، ولكن هناك الكثير من المنشآت التي سبقت في إنتاجها هذه التراخيص حالياً وأن الصناعة تتغاضى عن بعض الشروط.

> مدير صناعة دمشق: ٩٠٪ من المنشآت في الأقبية المخالفة قابلة للترخيص

وبين أن هناك الكثير من المنشآت التي حاولت قبل الأزمة الترخيص والعمل بشكل نظامي وخاصة في الأقبية حيث يتم حل إشكالياتها حالياً من خلال عمليات الجرد وسوف تبقي الوزارة على المنشآت ضمن الأحياء السكنية لكونها غير ملوثة ومعظمها صناعات خفيفة ومتوسطة تتركز على الصناعات النسيجية والأحذية والحقائب والخياطة وتشغل الأيدي العاملة ولا نقوم حالياً بإغلاق أي منشأة للحفاظ على الأيدي العاملة، منوهاً بأن ٩٠٪ من المنشآتفي الأقبية قابلة للترخيص الإداري المؤقت وهي على استعداد لدفع ما يترتب عليها من رسوم مستحقة عليها حيث تستحق بعدها العديد من المزايا مثل المشاركة في المعارض والحصول على القروض والتصدير والتواصل مع الشركات الخارجية.

وطرح بعض الصناعيين والتجار تساؤلات أبرزها حول التسهيلات التي لم تطبق بما يخص بعض المخترعات والإبداعات والذين تقدموا بطلبات حيث لا إجراءات واضحة بخصوص هذه الاختراعات في التسجيل وأخذ الموافقات، وبات ٨٠٪ من هؤلاء خارج سورية بسبب غياب التسهيلات المطلوبة لاختراعاتهم ومنهم من يرغب في تجزئة العمل الصناعي بحسب إمكانياته وقدراته التمويلية للمشروع كما تشترط الصناعة آلات بأسعار فوق طاقة هؤلاء وجدوى اقتصادية وطاقة إنتاجية.

ودعا البعض الآخر إلى التوقف عن العمل ببعض القوانين والتمسك بها بعد أن باتت معرقلة للصناعة وهناك أسرار لبعض الصناعات والمخترعات لا يستوجب وضعها في طلبات الترخيص أو التسجيل حيث تتعرض للسرقة من الآخرين.